إنتاج اليمن من النفط يتراجع إلى 56.5 مليون برميل في 2012م

تقرير/أحمد الطيار

كشفت بيانات إحصائية رسمية عن تراجع الإنتاج النفطي ومشتقاته بنسبة تتجاوز 40% في 2012م مقارنة بالعام 2010م.

وتقول البيانات الصادرة حديثا عن الجهاز المركزي للإحصاء عن مـؤشرات الطاقة في اليمن للعام 2012م أن إنتاج النفط في اليمن شهد اكبر انخفاض له في 2012م ووصل إلى 56.36 مليون برميل فقط لأول مرة في تاريخ الإنتاج النفطي اليمني مقارنة ب 96.54 مليون برميل في 2010م و 71.75 مليون برميل في 2011م.

ويرى محللون وخبراء اقتصاد استطلعت آراءهم "الثورة " في وقت سابق أن تراجع الإنتاج ليس بسبب انخفاض الاحتياطيات النفطية للبلاد بل بسبب تأثير العمليات الإرهـابيـة والـتـخـريـب المتعمد لأنابيب وخطوط الإنتاج النفطي في محافظات مارب وشبوة وحضرموت والتي وأدت لوقف الإنتاج عدة أيام وأسابيع كاملة خلال الأعوام الثلاثة الماضية الأمر الذي تسبب في إحداث تراجع واضح في العمليات الإنتاجية وتأثر حجم ومستوى حصة الحكومة من الإيرادات وبالتالي انعكس سلبا على نمو عجز الموازنة العامة للدولة خلال هذه ألفترة .

وحسب البيانات الرسمية فإن إنتاج النفط تراجع بنسبة تتجاوز

27% خلال عام 2012م مقارنة بالعام 2011م .

وشمل التراجع في الإنتاج النفطي اليمني البنزين والديزل والكيروسين والمازوت والإسفلت .

وتوضح البيانات أن إنتاج البنزين سجل هو الآخر تراجعا من 944 ألف طن متري في 2010م إلى 438 ألف طن متري في 2011م ليصل التراجع في 2012م إلى 128 ألف طن متري فقط وبنسبة تصل إلى 70%.

كما سجل إنتاج الديزل تراجعا هو الآخر وصل إلى 762 ألف طن متري في 2011م مقارنة ب1096 ألف طن متري في 2010م ووصل التراجع في 2012م إلى 343 ألف طن متري .

وتشير تلك البيانات إلى أن إنتاج اليمن من المازوت انخفض أيضا من 597 ألف طن متري في 2010م إلى 490 ألف طن متري في 2011م ثم تزايد التراجع إلى 207 ألف طن متري في 2012م .

كما تراجع إنتاج الأسفلت من 98 ألف طن في 2010م إلى 13 ألف طن في 2012م أما الكيروسين فقد تراجع من 470 ألف طن في 2010م إلى 162 ألف طن في 2012م .

وبشأن الغاز البترولي والطبيعي فتقول البيانات انه ارتفع حيث ارتفع إنتاج اليمن من الغاز البترولي المسال من 585 ألف طن متري في 2011م إلى 670 ألف طن متري في 2021م أما الغاز الطبيعي فقد ارتفع من 4610 ألف طن متري في 2011م إلى 5095 ألف طن متري في 2012م .

محافظ الحديدة : إدارة مؤسسة المياه والصرف الصحي ستخضع للمنافسة

الحديدة / سبأ

أكد محافظ الحديدة أكرم عبدالله عطية أن شغل منصب المدير العام لمؤسسة المياه والصرف الصحي سيخضع للتنافس بهدف تفعيل المؤسسة وإيجاد الحلول التي تعاني منها المؤسسة بما يحقق المصلحة العامة.

وقال المحافظ: إن الإعلان عن شغل منصب المدير العام للمؤسسة يأتي بعد المشاكل التي عانت منها المؤسسة خلال الفترة الماضية والتردي في الخدمات التي تقدمها المؤسسة وعدم الرضا من قبل المواطنين عن تلك الخدمات.

ووجه المحافظ خلال الإجتماع الذي حضره الوكيل المساعد للمحافظة هاشم العزعزي باستمرار الحملات التي تقوم بها المديريات في عملية شفط مياه الصرف الصحي ومياه الأمطار في المديريات.

وأشاد المحافظة بالجهود التي تبذلها قيادة المجلس المحلي في مديرية الحالي والأعمال الملموسة والمتابعة المستمرة من قبل مدير عام المديرية والنزول الميداني الذي يقوم به محلي مديرية الحالي لمتابعة أعمال النظافة وشفط مياه المجاري.

وكـان الوكيل المساعد للمحافظة قـد أكـد على ضرورة الارتقاء بمستوى أداء المؤسسة بما يلبي احتياجات المواطنين من المياه وإعادة بناء الثقة بين المؤسسة والمستهلك من خلال إيجاد حلول لمختلف المشاكل التي تحول دون تطوير خدمات توفير المياه للمستفيدين.

وشدد على العمل وفق القوانين واللوائح المنظمة واستيعاب ظروف المرحلة الراهنة وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب دون محاباة.

تحصيل 535.5 مليون ريال من الايرادات المحلية والمشتركة بلحج

لحج / سبأ

ناقش المكتب التنفيذي بمحافظة لحج في دورته الاعتيادية أمس برئاسة الأمـين العام للمجلس المحلي علي حيدرة ماطر تقريرين عن نشاط مكتب الموارد المالية وفرع جهاز محو الأمية وتعليم الكبار في المحافظة.

وأشار التقرير المالي إلى أن الإيـرادات المحلية بلغت 88مليوناً و 544 ألفاً و725 ريالا وبلغت الإيـرادات المشتركة 61 مليوناً و742 ألفاً

و 302ريال فيما بلغ الدعم المركزي 153 مليوناً و 236 ألفاً و 250 ريالاً والموارد العامة المشتركة 232 مليونا و 61 ألف و 694 ريالا بإجمالي 535 مليوناً و 594 ألفاً و972 ريالا .

وأقـر الاجتماع إلـزام مكتب التربية والتعليم برفد مكتب محو الأمية بالمعلمين في مديريتي تبن والحوطة والتنسيق المشترك فيما يتعلق بصفوف محو الأمية.

وأكد الاجتماع على ضرورة إعداد برنامج استثماري نموذجي يستوعب كل الاحتياجات الضرورية للمشاريع وتحسين الخدمات الضرورية كالكهرباء والمياه والطرقات .

وتطرق الأمين العام الى الأحداث التي شهدتها مدينة الحوطة وتداعياتها، وشـدد على ضرورة تكاتف الجهود والوقوف أمام تلك العناصر التي حاولت وتحاول زعزعة امن واستقرار المحافظة وعلى الأجهزة الأمنية تحمل مسئولياتها وسرعة ضبط المتسببين في تلك الأحداث وإحالتهم الى النيابة العامة واتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم.

وقد خرج الاجتماع بالعديد من القرارات والتوصيات والمعالجات الهادفة لتحسين أداء وتطوير مستوى المكاتب الخدمية بالمحافظة .

اجراءات لتسهيل عملية تحصيل فواتير المياه بعدن

عدن/سبأ

ناقش مجلس إدارة المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بعدن في اجتماعه أمس برئاسة محافظ عدن المهندس وحيد علي رشيد، عددا من القضايا المتصلة بأوضاع المؤسسة والجهود المبذولة لتحسين أدائها.

واستعرض الاجتماع الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسة والمتمثلة بآلية التحصيل لمديونية الغير .. وأقر بهذا الخصوص اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تهدف إلى ايجاد الحلول المناسبة لمعالجة قضايا الديون وتسهيل عملية التحصيل والتخفيف على المواطنين.

وناقش الاجتماع امكانية حفر آبار جديدة بمنطقة بئر أحمد لزيادة ضخ المياه للمواطنين وتغطية الاحتياج المتزايد للمياه لكافة مناطق ومديريات المحافظة .

فيما البنك الدولي سيقدم موارد تمويلية جديدة

تركيا تعتزم زيادة سقف الدعم لليمن

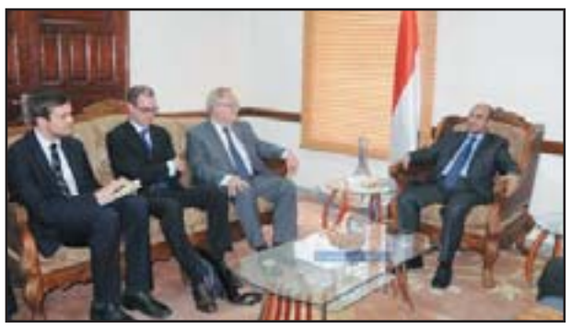

< صنعاء/ سبأ

بـحـث وزيـر التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي مع السفير التركي بصنعاء فضلي تشورمان جملة من القضايا المتصلة بالتعاون الثنائي بين اليمن وتركيا وسبل تعزيزه وتطويره وبما يخدم المصالح المشتركة للبلدين الشقيقين .

وفي الـلـقـاء أشـاد وزيـر التخطيط والتعاون الـدولي بالحرص الـذي تبديه تركيا لتوسيع وتـطـويـر مجالات التعاون الثنائي مع اليمن .. مؤكدا حرص حكومة الوفاق الوطني المماثل على تعزيز أطر التعاون المشترك مع تركيا .

وناقش الجانبان القضايا المتصلة بتنفيذ بعض المشاريع التي تعتزم الحكومة التركية تمويلها في اليمن في العديد من القطاعات الاقتصادية .

وفي هذا الصدد جدد وزير التخطيط والتعاون الـدولي ترحيب اليمن بالاستثمارات الـتركيـة .. منوها بالتطور المضطرد الذي تشهده علاقات التعاون الثنائي بين اليمن وتركيا.

من جهته أكد السفير التركي بصنعاء استعداد الحكومة التركية تقديم كافة أوجه الدعم اللازم لدعم العملية السياسية القائمة في اليمن .. منوها بخطوات التقارب المتسارعة التي قطعتها العلاقات اليمنية -التركية .

وأشـار السفير الـتركـي الى اعتزام الحكومة التركية زيادة سقف الدعم المقدم لليمن خلال المرحلة المقبلة وتمويل العديد من مشاريع البنية التحتية في اليمن.

من جهة أخرى بحث وزير التخطيط والتعاون الـدولي الدكتور محمد السعدي أمس مع المدير القُطري للبنك الدولي باليمن وائل زقوت جملة من القضايا المتصلة بالتعاون الثنائي بين اليمن والبنك الدولي وسبل تعزيزها وتطويرها وبما يخدم الأهداف المشتركة .

وفي اللقاء أكد المدير القطري للبنك الـدولي اعـتـزام البنك الـدولي تقديم مـوارد تمويلية جديدة لليمن .. مشيرا الى أن ثمة حرصا يوليه البنك الدولي لمواصلة دعـم اليمن خلال المرحلة الانتقالية والاسهام في دعـم الجهود الهادفة الى تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني .

كما التقى وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي أمس الخبير في هيئة الثقة الألمانية «ويلفريد سيدو «.

وفي اللقاء أكد وزير التخطيط والتعاون الدولي حرص اليمن على الاستفادة من التجربة الألـمـانـيـة في تسوية قضايا الأراضي عقب تحقيق الوحدة الألمانية في العام 1990م .

من جهته أبـدى الخبير في هيئة الثقة الألمانية استعداد ألمانيا الاتحادية تقديم كافة أوجـه الـدعـم والمـسـاعـدة للحكومة اليمنية في هذا الصدد.

خبير اقتصادي:

البنك المركزي لا يقوم بأي وظيفة تنموية سوى تمويل عجز الموازنة العامة

/ خاص

أكـد الخبير الاقتصادي سلامي صالح السلامي أن البنك المركزي لا يقوم بأي وظيفة تنموية سوى تمويل عجز الموازنة العامة.

وقال أن الوضع النقدي في اليمن يتسم بتبعيته للمالية العامة وسياساتها وأدواتـهـا ، فما تـزال السياسات النقدية تتأثر كثيرا بالسياسات المـالـيـة وتقلل من استقلالية البنك المركزي في رسم وتنفيذ السياسات النقدية مما يعيق تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وزيـادة حرمان الاقتصاد من الموارد المتراكمة المختلفة ، وليس فقط من الادخار المحلي بل أن معظم النشاط المالي اليمني يوظف في تمويل عجز الموازنة العامة ، ويعزز من هذا الوضع اتجاهات الدين العام الداخلي وآلية عملة ، حيث يقوم البنك المركزي نيابة عن وزارة المالية بإصدار أذون الخزانة وإدارة عمليات المزادات ، وتشكل إصـدارات أذون الخزانة أكثر من 96% من إجمالي الدين العام الداخلي حيث ارتفعت قيمتها من 558 مليار ريال في ديسمبر2009 إلى 647 مليار ريـال في ديسمبر 2010 ثم إلى 697.7 مليار ريال نهاية ديسمبر 2011.

وأشار الخبير السلامي إلى أن ارتفاع معدل الفائدة إلى الحد الذي أصبحت فيه كلفة الإقراض معيقة للاستثمار يعني ضعف قدرة البنك المركزي على تحقيق أهدافه ، حيث يصل المتوسط لعائد أذون الخزانة إلى 22.70% ، إن ارتفاع أسعار الفائدة على أذون الخزانة شكل عامل جذب كبير للمستثمرين بما فيهم البنوك والمؤسسات، الأمر الـذي أدى إلى مزاحمة الاستثمار المالي للاستثمار العيني (الإنتاجي)، وحرمان القطاع الخاص من الموارد المالية ، وهو ما أثر سلباً على حجم الاستثمارات الحقيقية في الاقتصاد، مما أدى إلى تزايد معدلات البطالة في الاقتصاد حيث ارتفع معدل البطالة من 16% عام 2006 إلى 18.2% عام 2010 ،

وأوضـح الـسـلامـي في دراسـتـه الموسومة بـالسياسة النقدية المقدمة لمؤتمر اقتصاد السوق الاجتماعي إن ارتفاع تكاليف إصدار أذون الخزانة أسهم في الحد من قدرة الدولة على دعم الاستثمار العام لاسيما وأن معظم مبالغ تلك الإصـدارات تم توجيهها لتغطية الإنفاق الجاري. وهذا يبين أن أذون الخزانة قد استنفدت أغراضها وفشلت على الأقل منذ العام 1998 في تحقيق الأهداف التي قررها القانون.

وتظهر الدراسة أن هدف سحب فائض السيولة النقدية، وتوجيهها لأغراض المنفعة الاقتصادية العامة ، قد انتقض هو الآخر ،لأن السيولة التي سحبت هي السيولة المتوفرة لدى البنوك، وليست السيولة التي هي خارج البنوك وهذا يلاحظ من عملية بيع أذون الخزانة العامة التي تكاد تكون على جهة واحدة وهي البنوك حيث تشير بيانات البنك المركزي لعام 2011 إلى البنوك تشترك بنسبة 85% من إجمالي إصدارات أذون الخزانة ، وكأن مهمة البنوك التجارية هي جلب الودائع،وتوظيفها في البنك المركزي .

وطالبت بـضرورة ابتكار وطرح أدوات مالية بديلة يمكن أن تحقق الأهداف السابقة التي قررها القانون، ولعل من أهم تلك الأدوات ما يُعرف اليوم بالصكوك الإسلامية والتي تم تطبيقها في كثير من بلدان العالم بما فيها غير الإسلامية.

وخلصت الدراسة أن اصدار أذون الخزانة ليست من وظائف البنك المركزي المنصوص عليها في قانونه ، فقد أثـر ذلـك سلبا على الوظيفة الأساسية للبنك المركزي في إدارة السياسة النقدية وانعكس ذلك في تزايد اهتمام البنك المركزي بإدارة حسابات الحكومة وتنفيذ الموازنة العامة للدولة ، مبتعدا بذلك عن الدور الأسـاسي لإدارة السياسة النقدية، ولعل أبـرز مظاهر هـذا الاختلال الوظيفي للبنك المركزي هو ضعف السياسة النقدية في إدارة الاقتصادي الوطني ،والاعتماد على شبكة مصرفية تقليدية ،كما تولد عن ذلك عدم مواكبة التطور السريع الذي شهدته الأنظمة المثيلة في أنحاء العالم .

برنامج الأغذية العالمي يبدي استعداده لدعم زراعة البن اليمني

صنعاء / سبأ

التقى وزير الزراعة والري المهندس فريد مجور أمس بصنعاء الممثل المقيم والمدير القطري لبرنامج الأغذية العالمي في اليمن بيشو براجولي.

وبحث اللقاء مجالات التعاون بين اليمن والبرنامج خاصة في المجال الزراعي وسبل تطويرها وتعزيزها وإمكانية تطوير وتنمية قطاع الزراعة كأحد أهم مصادر توفير الأمن الغذائي.

وناقش اللقاء إمكانية دعم البرنامج لأنشطة وزارة الزراعة وخاصة المتعلقة بمشاريع حصاد مياه الأمطار لتشجيع زراعة البن في مناطق زراعته مع توفير وسائل ومنظومة ري حديثة لضخ المياه من تلك الخزانات، إلى جانب دعم إنتاجية نحل العسل من خلال توفير الخلايا وتشجيع مربي النحل وتحسين مستوى دخلهم المعيشي، إلى جانب الاهتمام بتنمية الثروة الحيوانية وتقديم الدعم للمشاريع الزراعية ذات العلاقة بتوفير الأمن الغذائي.

وتدارس اللقاء إمكانية شراء المنتجات الزراعية المحلية من المزارعين بهدف تشجيعهم وبحيث يتم تحديد المواد والمستلزمات الزراعية المطلوب توفيرها وكذا المساعدة في تسويق منتجات السلع الزراعية، والعمل على إيجاد حلقة تواصل بين المزارع والبرنامج لمعرفة المعوقات التي تواجههم ومعالجتها.

وفي اللقاء ثمن وزير الزراعة دور برنامج الأغذية العالمي في تعزيز جهود الـوزارة لتطوير القطاع الزراعي في اليمن، مشيرا إلى أن اليمن تواجه أعباء كثيرة جراء الأزمة التي مرت بها خلال العام 2011م وكذا نتيجة زيادة أعداد اللاجئين ما يدعو الى مزيد من الدعم لمختلف المجالات خاصة القطاع الزراعي الذي يعد أحد أهم المصادر الأساسية لتوفير الأمن الغذائي والذي يوفر فرص عمل لأكثر من 54% من القوى العاملة في هذا المجال، فضلا عن مساهمته بحوالي 17.6%من إجمالي الناتج المحلي كأكبر قطاعات الاقتصاد القومي.

من جانبه أكد المسئول الدولي استعداد البرنامج لإعادة النظر في تشجيع زراعة البن في اليمن والتي شهدت تراجعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة بسبب عدد من العوامل أبرزها انتشار زراعة القات وندرة المياه نتيجة الجفاف.

وأشار إلى أن البرنامج يسعى إلى تحقيق الاستجابة للأهداف الملحة والتعامل مع مسألة الأمن الغذائي على المدى البعيد.

وأبـدى استعداده تقديم الدعم للوزارة وتعزيز القدرات الفنية فيها، مؤكدا أن البرنامج بصدد الانتهاء من تصميم مشروع جديد للعامين 2014م, 2015م بحيث يشمل تنفيذ عدد من الأنشطة كاستصلاح الأراضي الزراعية والاهتمام بالمدرجات الزراعية وتعزيز زراعة البن ودعم القطاع الزراعي بشكل عام.

ولفت إلى أن المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي سيزور اليمن خلال سبتمبر القادم بغية الاطلاع على احتياجات اليمن من المشاريع المختلفة وخاصة الزراعية بهدف دعمها في إطار البرنامج.

جهود لتشغيل خط ملاحي مباشر للحاويات إلى ميناء المكلا

المكلا / سبأ

استعرض لقاء عقد أمس بالمكلا برئاسة محافظ حضرموت خالد سعيد الديني الجهود المبذولة حالياً بشأن تطوير وتوسيع أنشطة ميناء المكلا وتحسين أوضـاعـه والارتـقـاء بـجـوانـب خـدمـات الشحن والتفريغ فيه .

وتـطـرق اللقاء الـذي حضره الأمـين الـعـام للمجلس المحلي بالمحافظة صالح عبود العمقي وضم المسئولين في مؤسسة موانئ البحر العربي اليمنية وجمارك ميناء المكلا وغرفة تجارة وصناعة حضرموت وممثلين عن الشركات الملاحية والتجارية وعـدداً من رجال المال والأعمال والمستثمرين، إلى التصورات الأولية بشأن إمكانية تشغيل خط ملاحي مباشر لشحن الحاويات إلى ميناء المكلا التي تعتزم تسييره شركة مدترينيان للملاحة اليمن المحدودة والذي يسهم بصورة إيجابية في إنعاش الحركة التجارية والاقتصادية في المنطقة وتوفير المزيد من الخدمات للمتعاملين مع الميناء فيما يخص أنشطة الاسـتـيراد والتصدير ونقل مختلف البضائع للتجار والمستثمرين المحليين والشركات التجارية والاستثمارية العاملة بالمحافظة .

وأستعرض مدير عام الشركة حسين مطلوب عاطف المزايا التي سيوفرها تشغيل الخط الملاحي إلى ميناء المكلا في نقل الحاويات وما سيحدثه من أثر بالغ في تحسين أنشطته وخدمات الـواردات والصادرات في الميناء .. لافتاً إلى أنه يتم حالياً دراسة الجدوى الاقتصادية لتشغيل هذا الخط الملاحي وبالخدمات التي سيقدمه للقطاع التجاري والاستثماري في المنطقة .

فيما أبدى رئيس مجلس ادارة مؤسسة موانئ البحر العربي القبطان سالم عوض البعسي ونائبه القبطان أسامة علي سالم استعداد المؤسسة تقديم أوجه التسهيلات لتشغيل هذا الخط الملاحي بما يسهم به من دور في إعادة خدمات وحركة بواخر الحاويات إلى الميناء.

مؤكدين أن تشغيل الخط الملاحي المباشر إلى ميناء المكلا سيلبي التطور الملحوظ في حركة تنامي النشاط التجاري والاستثماري في المنطقة الشرقية .

وأكد محافظ حضرموت على أهمية تعاون الجميع بشأن تفعيل أنشطة الميناء .. مشيراً إلى أن السلطة المحلية تولي هذا الميناء اهتماماً متواصلاً بوصفه أحد أبرز الموانئ البحرية المهمة في المنطقة والـذي يسهم في خدمة العمل التنموي والتجاري والاستثماري.

داعياً إدارة الميناء والمرافق العاملة مـن إدارات ووكـالات ملاحية والقطاع الخاص إلى مواكبة الجهود التطويرية التي تستهدف تفعيل نشاط الميناء وتحسين خدماته التجارية والارتـقـاء بـأعـمـال الشحن والتفريغ للبضائع المختلفة .

وشـدد المحافظ الديني على الاستفادة من الخبرات وآليات العمل في الموانئ اليمنية في مجال الشحن والتفريغ بما يعزز من نشاط الميناء ويسهم في تقديم الخدمات اللازمة للمستثمرين والـتـجـار وتحسين الـظـروف المعيشية للعاملين فيه .